«الصحة العامة» خرّجت الدفعة الأولى من بكالوريوس الصحة ودراسات المجتمع

أعرب القائم بأعمال عميد كلية الصحة العامة بمركز العلوم الطبية في جامعة الكويت أ.د. هاري فاينيو عن سعادته وفخره الشديدين بمناسبة تخرج الدفعة الأولى من برنامج بكالوريوس الصحة ودراسات المجتمع، مؤكّدا أنّها لحظة تاريخية لرحلة التحدّي التي بدأتها الطالبات في عام 2017 ومروراً بالجائحة التي غيّرت وجه العالم، ومع ذلك تَمكّن من التكيّف معها بفضل المرونة والمثابرة والإصرار والتحدي، فأصبحن بذلك الرائدات بهذا المجال الضروري والحيوي.

وأضاف أ.د. فاينيو أن التخرج من هذا البرنامج ليست نهاية المطاف، بل بداية لرحلة جديدة، وبالإمكان التكيف مع المتغيرات والإبداع في التفكير والعمل ووضع البرامج المناسبة لحل مشاكل الصحة العامة في المجتمع.

من جهته وصف العميد المساعد للشؤون الأكاديمية د. جوزيف لونجنيكر الخريجات بأنهن اجتزن منعطفاً مهماً آخراً في مسيرتهن التعليمية، مبيّنا أنّ الاختبارات التي اجتزنها في الكليّة تُعدّ بسيطة مقابل الاختبارات الحقيقية التي ستكون بمواجهتهن في ممارستهن العملية.

وأعربت الخريجة دانة العنزي في كلمتها، بالإنابة عن زميلاتها، عن اعتزازهنّ باللحظات الاستثنائية والمعضلات اللاتي تجاوزنها، وفخرهنّ بأنهنّ أوّل من انضمّ الى هذا البرنامج وتخرّج منه، والذي يحتاج إليه المجتمع حاجة ماسّة.

هاري فاينيو

جانب من حفل التخرج

مشاركة عبر تقنية الاتصال المرئي

وزير التربية يعتمد أسماء المكرّمين والمدارس المتميزة في يوم المعلم العالمي

د. علي المضف

اعتمد وزير التربية د.علي المضف، أسماء المكرمين والمدارس المتميزة في اليوم العالمي لتكريم المعلم للعام الدراسي 2019 /2020.

يأتي ذلك في ضوء حرص وزارة التربية سنوياً على تكريم كوكبة من أبنائها من مديري المدارس والمدراء المساعدين وموجهي عموم المواد الدراسية ورؤساء الأقسام ومشرفي المواد والمعلمين في مدارس التعليم العام والديني والتعليم الخاص والنوعي.

هذا بالإضافة إلى تكريم عدد من المعلمين والمدارس المتميزة، وذلك تقديراً لجهودهم المخلصة في أداء رسالتهم السامية ودورهم المنشود في المجتمع.

العتيبي: الربط بين الديوان والتعليم العالي والقوى العاملة لتوجيه الطلبة للتخصصات المطلوبة في السوق المحلي

فهد العتيبي

حث أمين سر جمعية المهندسين الكويتية المهندس فهد اردیني العتيبي الجهات الحكومية المعنية بتلبية احتياجات سوق العمل الى التنسيق والتعاون والربط الكترونيا لتوجيه أبناء الكويت لدراسة التخصصات المطلوبة ، لافتا الى الخطوة الايجابية من قبل ديوان الخدمة في تحديد التخصصات المطلوبة وغير المطلوبة في حين لم توفق ادارة البعثات الداخلية والخارجية في ذلك.

وأشار العتيبي،الى أن انخفاض أعداد المهندسين الكويتيين بقوائم الانتظار من نحو 2837 في نهاية شهر ابريل الى 2200 نهاية يونيو الماضي وخلال هذه الفترةالجيزة يشير الى امكانية التغلب على عقبات توظيف المهندسين الكويتيين ، لافتا الى ضرورة التنسيق مع التعليم العالي لتوجيه أبناءنا الطلبة لعدم التكدس في التخصصات التي لايحتاجها السوق.

وزاد العتيبي: لقد كنا نأمل من وزارة التعليم العالي الحد من ابتعاث الطلبة داخليا وخارجيا لدراسة بعض التخصصات الهندسية التي تشهد تشبعا وتكاد تنعدم فرص العمل فيها ، محذرا من تفاقم المشكلة في حال الاستمرار لتمتد من الهندسة الى التخصصات الأخرى.

ودعا أمين سر «المهندسين» الى ربط القوى العاملة مع البعثات وديوان الخدمة للاطلاع ميدانيا وبشكل يومي على طلبات العمل المتاحة لتوجيه أصحاب المؤهلات العلمية من الكويتيين الى جهات العمل المناسبة لتخصصاتهم ، معربا عن الأمل في تسارع التعليم العالي الى استحداث التخصصات المطلوبة التي نحتاجها لدعم ثروتنا البشرية وتنميتها وليس دفعها الى مزيد من البطالة المقنعة .

تتمات

الغانم: تنسيق

الجميع أن مصر الشقيقة هي القلب النابض للعالم العربي، ومتى ما تعافت مصر تعافى العالم العربي بأجمعه، لذلك فإن الكويت والكثير من الدول العربية تؤمن بهذه الحقيقة وتطبقها على أرض الواقع».

أضاف الغانم: «تشرفت خلال زيارتي لمصر بالالتقاء بفخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي، ناقلا له رسالة من صاحب السمو أمير البلاد، وسمو نائب الأمير ولي العهد، تجسد عمق وخصوصية العلاقة التاريخية بين الكويت ومصر، وتؤكد على استمرار هذه العلاقة الخاصة، ودعم الكويت لمصر في جميع المجالات والقضايا، ومنها قضية مياه النيل وغيرها من القضايا الحالية».

وقال الرئيس الغانم: إن «قدرنا أن نكون في هذه المناصب بهذه المرحلة الدقيقة والحساسة، ونتمنى أن نحقق الأهداف المرجوة»، متوجها بالشكر إلى الإخوة في مصر، ومؤكدا على عمق العلاقة الخاصة بين البلدين، وأشاد بالاعتناء بكل الكويتيين الموجودين في مصر، سواء طلبة أو غيرهم، منوها في الوقت نفسه بالدور المهم للإخوة من أبناء الجالية المصرية في الكويت».

من جهته أكد رئيس مجلس النواب المصري المستشار الدكتور حنفي جبالي، ترحيبه برئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، معتبرا أن «هذه مناسبة تاريخية أن يلتقي الأخوة والأحبة في مقر مجلس النواب المصري، وهذا ليس جديدا علينا، فالشعبان المصري والكويتي واحد طوال التاريخ وعبر كل الأزمنة، وهذا يظهر ويبدو واضحا من المواقف الواحدة في كل المناسبات».

وقال جبالي: إن «الرئيس الغانم شرفنا بهذه الزيارة التي أعتبرها تاريخية لمجلس النواب المصري تحسب، وأشكره على تفضله بكلمته الرقيقة الجميلة عن العلاقات بين الكويت ومصر وهي تعبر عن واقع حقيقي»، لافتا إلى أنه سيتم «تبادل التنسيق والتعاون في المحافل البرلمانية الدولية».

الفارس: اطمئنوا

جاء ذلك خلال حضور الوزير اجتماع اللجنة التعليمية البرلمانية أمس، والذي حضره أيضا ووكيل وزارة التعليم العالي، وأمين عام مجلس الجامعات الخاصة وعدد من النواب، وناقشت خلاله كذلك، تكليف المجلس لها ببحث ودراسة سبل تطوير مؤسسات التعليم العالي، ورفع كفاءتها من الناحيتين الأكاديمية والإدارية.

وأوضح مقرر اللجنة النائب د. محمد الحويلة، أن اللجنة بحثت المشكلات التي تواجه الطلبة الذين تقدموا للانضمام إلى البعثات الداخلية والخارجية، مشيرا إلى أن الاجتماع شهد عرضا مفصلا بالاحصائيات والأعداد في التخصصات التي عرضت في خطة الابتعاث الداخلي والخارجي.

وأشار إلى أن اللجنة استعرضت المشاكل التي واجهت الطلبة هذا العام منها ما يتعلق بعدم توفر الرغبات التي طلبوها، وتحويلهم إلى تخصصات أخرى.

أضاف أن اللقاء كان إيجابيا وأن الوزير وعد بأن يعرض في مؤتمر صحفي جميع الحلول والمعالجات لهذه المشاكل والتحديات، كما وعد بأخذ قرارات عاجلة بزيادة المقاعد في خطة الشواغر لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الطلبة الذين لم يقدموا في الابتعاث الداخلي والخارجي في مراحلة الأولى.

وبين أنه وفقا لما تم توضيحه في الاجتماع سيكون التقديم في الابتعاث الخارجي خلال ثلاثة أيام بعد عطلة عيد الأضحى مباشرة، أما الشواغر في الابتعاث الداخلي فستكون الشهر المقبل.

وأكد الحويلة على ضرورة أن تتضمن هذه الخطة الكثير من التخصصات وبأعداد كافية حتى يتم توفير الفرص المطلوبة لأبنائنا الطلبة.

وشدد على أن هذا الموضوع يحظى باهتمام نيابي كبير داخل مجلس الأمة حتى يتم استيعاب كل من تتوفر فيه الشروط الخاصة للابتعاث وأن توفر له الرغبات المناسبة، خاصة من حصلوا على درجات عالية .

وقال إن اللجنة طالبت مسؤولي التعليم العالي بإعادة النظر في النظم المعمول بها والبرامج الخاص بالابتعاث الداخلي والخارجي وغربلته وإعادة تقييمه حتى يتم تلافي هذه المشاكل مستقبلا.

ولفت إلى أن بعض الجامعات لا تلتزم بتحقيق المعايير الخاصة بالاعتماد الاكاديمي، مطالبا بخضوعها للإشراف والمراقبة من قبل جهاز مستقل.

وأعرب الحويلة عن تطلعه للأخذ بجميع المقترحات والتوصيات التي رفعتها اللجنة والنواب الحضور ووضع حلول جذرية في الفترة القريبة العاجلة لكل المشاكل التي أبداها الطلبة وأولياء أمورهم حتى نوفر لهم الاستقرار والفرص المناسبة.

من جهته، قال عضو اللجنة النائب الدكتور حسن جوهر إن اجتماع اللجنة أمس، كان مهما وماراثونيا حيث ناقش الحدث الأكبر وهو وجود شكاوى كثيرة واعتراضات وعدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بالبعثات الدراسية، وحضره عدد كبير من النواب.

وأوضح جوهر إن وزير التعليم العالي وعد بعقد مؤتمر صحفي لبحث حلول بشأن البعثات الدراسية، بما يضمن إنصاف أبنائنا الطلبة خاصة المتفوقين منهم وأصحاب المعدلات الدراسية العالية وتلبية رغباتهم في التخصصات التي يرغبونها خاصة تخصصات العلوم الطبية والهندسة في البعثات الداخلية.

أضاف أنه « تلمسنا تجاوبا كبيرا من القيادات الموجودة وطرحنا كثيرا من الأفكار والمقترحات والحلول، لمعالجة أوجه الخلل التي شابت البعثات العام الحالي الذي يعتبر عاما استثنائيا بكل المقاييس، سواء في الأعداد الكبيرة للخريجين وأيضا المعدلات العالية غير المسبوقة في تاريخ الكويت فيما يتعلق بنتائج الثانوية العامة».

ولفت إلى أنه ستكون هناك مراجعة لجميع التظلمات المقدمة، وستكون هناك حلول واقعية وعملية فيما يتعلق بالتخصصات الطبية وإعادة النظر في أماكن البعثات الشاغرة، متمنيا أن تستوعب أكبر عدد من أبنائنا الطلبة المتفوقين والطالبات المتفوقات سواء على مستوى دول الابتعاث أو على الدول التي سيتم الابتعاث لها في العلوم الطبية.

وأكد جوهر»أن اللجنة لن تدخر جهدا في التعاون مع وزارة التعليم العالي ومجلس الجامعات الخاصة لمحاولة تلبية رغبات أبنائنا الطلبة»،مشيدا بتعاون المسؤولين في وزارة التعليم العالي والذي يدعو للتفاؤل بايجاد الكثير من الحلول الحاسمة .

طائرة إغاثة

وقال مدير إدارة الخدمات الطبية في الجمعية منهل العنزي لـ«كونا» أمس، إن دولة الكويت عبر الهلال الأحمر الكويتي لم تدخر جهدا للوقوف إلى جانب تونس الشقيقة لمجابهة جائحة «كورونا»، وتوفير معدات صحية خاصة وأجهزة الأوكسجين للمستشفيات التونسية.

وشدد على حرص دولة الكويت على دعم الجهود الصحية والطبية والإنسانية التي يبذلها الأشقاء التونسيون، خصوصا في مواجهة فيروس كورونا مشيرا إلى وقوف القيادة السياسية والشعب الكويتي إلى جانب الأشقاء في تونس لمواجهة جائحة كورونا.

أضاف أن الطائرة محملة بأجهزة طبية وأدوية ومستلزمات صحية وأسرة ستسلم بالتنسيق مع الهلال الأحمر التونسي بصورة فورية ومباشرة إلى المستشفيات لدعم جهودها في مواجهة تفشي الفيروس.

وأكد استعداد الهلال الأحمر الكويتي الدائم لتقديم كل دعم إنساني للأشقاء التونسيين لاسيما في هذه الظروف الصحية الحرجة معربا عن الشكر والتقدير لوزارة الدفاع الكويتية لتسخيرها الطائرة ولوزارة الخارجية الكويتية على مساهمتها في إنجاح هذه المهمة الإنسانية.

وأشار إلى حرص الجمعية على المشاركة في الجهود الإنسانية التي تقوم بها دولة الكويت، على ضوء توجيهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد، بتقديم الدعم والمساندة للشعب التونسي الشقيق.

الحريري اعتذر

حكومية تتضمن 24 وزيراً من الاختصاصيين، وتراعي شروط المبادرة الفرنسية ومبادرة رئيس مجلس النواب نبيه بري لحل الأزمة في لبنان.

ولفت الحريري إلى أن «الرئيس عون طلب تعديلات على تشكيلة الحكومة أنا اعتبرتها جوهرية». وتابع أنه طرح على عون «وقتاً للتفكير»، لكن الرئيس اللبناني أبلغه أنه لا يمكنهما «التوافق».

تزامن ذلك مع ضغط دولي على الفرقاء اللبنانيين لتأليف الحكومة، تمثل في الحراك الفرنسي الذي قالت مصادر إنه يعمل على خطين متوازيين: أولهما منع تفاقم الأزمات الحياتية عبر تنظيم مؤتمر لمساعدة لبنان في الرابع من أغسطس المقبل، والآخر الضغط لتشكيل الحكومة.

وفي هذا السياق قالت الرئاسة اللبنانية أمس إن السفيرتين الأميركية والفرنسية سلمتا الرئيس ميشال عون رسالة مشتركة من وزيري خارجية البلدين، أكدا فيها اهتمام بلديهما بالوضع اللبناني. وأضافت الرئاسة أن وزيري الخارجية الأميركي والفرنسي أكدا أيضا في الرسالة على ضرورة تشكيل حكومة جديدة «لمواجهة الظروف الصعبة» في لبنان.

وكان قد جاء في بيان للرئاسة اللبنانية أمس أن «الحريري طلب من الرئيس عون جواباً حول التشكيلة، قبل ظهر الخميس».

وأفادت الرئاسة بأن «الرئيس ميشال عون تسلم من الحريري تشكيلة حكومية تتضمن أسماء جديدة وتوزيعاً جديداً للحقائب والطوائف مختلفاً عمّا كان الاتفاق عليها سابقاً».

أضافت أن عون أبلغ الحريري أن «التشكيلة المقترحة بالأسماء الواردة فيها وبالتوزيع الجديد للحقائب، ستكون موضع بحث ودراسة وتشاور ليُبنى على الشيء مقتضاه».

وأوضحت مصادر القصر الجمهوري لمراسلة قناتي «العربية» و«الحدث» أن التشكيلة لا تزال قيد الدرس في قصر بعبدا، ومع أطراف أخرى معنية بالتشكيل، لاسيما لجهة مدى مطابقتها للمعايير التي حددها الرئيس عون في مناسبات سابقة».

وفي إشارة الى «انزعاج» الرئاسة من تكبيل رئيس الجمهورية بمهلة محددة، أوضحت مصادر القصر الجمهوري أنه «لا يجوز ربط رئيس الجمهورية بمهلة معيّنة».

وقبل أشهر، أعلن الحريري تقديمه تشكيلة حكومية إلى عون، لكن الأخير رفضها.

وعلى مدار نحو 9 أشهر، تحول خلافات بين عون والحريري دون تشكيل حكومة لتخلف حكومة تصريف الأعمال الراهنة، برئاسة حسان دياب، والتي استقالت في 10 أغسطس 2020، بعد 6 أيام من انفجار كارثي في مرفأ العاصمة بيروت.

وتركزت هذه الخلافات حول حق تسمية الوزراء المسيحيين، مع اتهام من الحريري ينفيه عون بالإصرار على الحصول لفريقه، ومن ضمنه «حزب الله»، على «الثلث المعطل»، وهو عدد وزراء يسمح بالتحكم في قرارات الحكومة.

ومنذ أواخر 2019، يرزح لبنان تحت وطأة أزمة اقتصادية هي الأسوأ في تاريخه الحديث، أدت إلى انهيار مالي وتدهور القدرة الشرائية لمعظم سكانه، فضلا عن شح في الوقود والأدوية وارتفاع أسعار السلع الغذائية.

وخلال زيارته لبيروت عقب انفجار المرفأ، طرح الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، مبادرة لتشكيل حكومة اختصاصيين «تكنوقراط» تُجري إصلاحات مصرفية واقتصادية، بينما أطلق رئيس مجلس النواب، نبيه بري مطلع يونيو الماضي مبادرة لحل الأزمة تقوم على تشكيلة اختصاصيين من 24 وزيراً دون ثلث معطل لأيّ كان.

مصر: السماح

أثر المنع لكل من علاء مبارك وزوجته هيدي محمد مجدي راسخ وابنه القاصر عمر، وجمال مبارك وزوجته خديجة يحيى الجمال وابنيه القاصرين فريدة ومحمود.

وكان النائب العام قد أصدر سابقا أمرا بمنعهم جميعا مؤقتا من التصرف في أموالهم الشخصية، أو العقارية وذلك بالبيع، أو التنازل، أو الرهن، أو ترتيب أية حقوق شخصية أو عينية عليها وذلك بجميع البنوك العاملة بمصر.

ولم يتضمن المنع أرصدة الشركات التي يساهمون فيها سواء كانت أموالا نقدية، أو منقولة، أو سائلة، أو أسهما، أو سندات، أو صكوكا، أو خزائن، أو ودائع مملوكة لهم بالبنوك والشركات.

وفي ديسمبر الماضي قضت محكمة العدل الأوروبية بالسماح لأسرة مبارك بالتصرف في أموالهم المهربة، وأوضحت أن أسرة مبارك شككت بشكل أساسي في سلامة وقانونية الإجراءات القضائية التي اتخذت ضدهم في مصر، وأن تسليم المحكمة العامة للاتحاد الأوروبي بصحة تلك الإجراءات واعتبارها سليمة لمجرد صدور بعض الأحكام النهائية الباتة في مصر ضد مبارك ونجليه، هي مخالفة لقواعد القانون الأوروبي.

وأجابت محكمة العدل الأوروبية أسرة مبارك إلى طلباتها، حيث قالت إنه كان يتوجب على المحكمة العامة في أول درجة، وكذلك على المجلس الأوروبي صاحب قرار تجميد الأموال، أن يأخذا بعين الاعتبار أن طلب التقييد صادر عن دولة غير عضوة بالاتحاد «مصر»، وأن عليهما التأكد بشكل موضوعي وإجرائي دقيق من أن السلطات القضائية المصرية قد منحت أسرة مبارك فرصة الدفاع كاملة، ولم تفتئت على فرضية البراءة لدى مبارك ونجليه، وخاصة أن بعض القضايا التي كانت سببا لفرض قرار التجميد لم يبت فيها على الإطلاق طوال تسع سنوات.

وذكرت محكمة العدل الأوروبية أن محكمة أول درجة أخطأت عندما قالت إن أفراد أسرة مبارك لم تتقدم بأي دليل على أنهم تضرروا من بعض المشاكل المزعومة للنظام القضائي المصري، لأن القرار في الحالة الراهنة صادر أساسا عن المجلس الأوروبي، وكان يتوجب عليه وعلى محكمة أول درجة أن يثبتا بنفسهما، أن قرار التجميد استند إلى أسس سليمة، ومنها استيفاء التأكد من دستورية الإجراءات المتخذة في مصر ضد مبارك ونجليه، وليس أن ينتظرا أدلة من الطاعنين على ما تعرضوا له من ظلم.

وأظهرت تفاصيل الحكم أن الدولة المصرية لم تتخذ أي إجراءات من شأنها التسريع باسترداد أموال مبارك وأسرته منذ فبراير 2018، فرغم أن كل حكم أوروبي صدر في السنوات السابقة باستمرار تجميد الأموال هو من الناحية النظرية لصالح مصر، ويفسح المجال أمامها لاتخاذ إجراءات جديدة لاسترداد هذه الأموال، التي لا يعرف أحد قيمتها على وجه التحديد، إلا أن العقبات القانونية والسياسية، القائمة منذ العام 2011، تمنع استفادة مصر من تلك الأموال، التي لا تقتصر فقط على الأموال السائلة، بل تشمل ثروات عقارية مجمدة في بعض الدول الأوروبية، وحصصاً في شركات في أوروبا والدول المعروفة بكونها ملاذات ضريبية.

ووفق مصادر فإن الدول الأوروبية التي تجمد فيها هذه الأموال لا تستطيع، وفق قوانينها، منح الأموال المجمدة للدولة المصرية، إلا إذا صدر حكم من جهة قضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية يثبت أن تلك الأموال تحديداً كانت حصيلة أنشطة غير قانونية وممارسات فساد غير مشروعة، حيث تم التجميد كقرار منفصل بناء على التحقيقات الأولية التي أجرتها النيابة العامة المصرية عن ثروة مبارك في العام 2011 مدعومة بمعلوماتٍ من شهود وأوراق حصلت عليها الشرطة من أفراد أسرة مبارك، فضلاً عن التحقيق مع نجليه علاء وجمال، اللذين كشفا تفاصيل ممتلكاتهم.

لكن مبارك نفى امتلاكه أي أموال خارج مصر، ويعتبر هذا الأمر من الألغاز، لأن البيانات المصرفية في سويسرا تنفي بالفعل أن تكون له أموال باسمه، لكن هناك معلومات مؤكدة أنه منح أمواله في حياته لنجليه، وبالتالي فثمة ممارسات قد تدل على تلاعب لإخفاء كسب غير مشروع، لكن لا تتوفر للسلطات المصرية أو الأوروبية أدلة كافية لإثبات ذلك.

احتراق باخرة

ونقلت وسائل إعلام محلية عراقية عن مصادر في موانئ البصرة المطلة على الخليج العربي أن ناقلة نفط أهلية «مملوكة للقطاع الخاص» احترقت عصر الأربعاء قبالة السواحل الإماراتية وهرعت جهات إنقاذ لانتشال طاقمها الذي توفي عدد منه. ونقلت وكالة أخبار محلية عراقية عن أحمد رحيم السيلاوي، وهو قريب أحد الضحايا العراقيين في الحادث، بأنه «حسب المعلومات التي وردتنا، نشب حريق بساحبة بحرية لنقل النفط الأسود «النفط الخام» في المياه الإقليمية قرب الإمارات، ما أدى إلى وفاة طاقم الساحبة وعددهم خمسة، أربعة عراقيين وشخص هندي الجنسية».

وفي السياق ذاته أكدت وزارة النفط الحادث لكنها قالت إن الباخرة غير مملوكة لها، وتعود إلى شركة أهلية. وقالت شركة ناقلات النفط العراقية التابعة لوزارة النفط في بيان مقتضب، إن «حريقاً وقع في إحدى الساحبات البحرية خارج المياه الإقليمية العراقية، تعود إلى إحدى شركات القطاع الخاص». وأضافت «ليس هناك علاقة لهذه الساحبة بالنشاط النفطي الحكومي أو بشركة ناقلات النفط الحكومية».

أفغانستان: «طالبان»

المتمردين أرادوا أيضا شطب أسماء قادة في الحركة من اللائحة السوداء للأمم المتحدة.

ولفت المسؤول الأفغاني إلى أن هذا الطلب مفرط، قائلا: «شهدنا أن الإفراج عن خمسة آلاف من عناصر «طالبان» المعتقلين لم يساعد في تحسين الوضع بل بالعكس زاد من حدة العنف».

وأشار نادري إلى أن تصعيد الأعمال القتالية في أنحاء متفرقة من البلاد أسفر عن تعليق 112 مشروعا تنمويا، مع تدمير 260 مرفقا حكوميا على الأقل في المناطق التي سقطت في قبضة «طالبان» وتعليق الخدمات العامة هناك.